**ايمان اجداع**

**التكليف النهائي**

**مقدمة في النظم السياسية المقارنة**

**تعتبر الديمقراطية التمثيلية احدى أشكال الديمقراطية التي يعبر فيها المواطنون عن إرادتهم من خلال الممثلين المنتخبين الذين يفوضون إليهم سلطاتهم. هؤلاء النواب المنتخبون الذين يمثلون الإرادة العامة، يصوتون على القوانين ويسيطرون على الحكومة وهذا ما أدى الى ظهور اختلالات بنيوية ناتجة عن استحواذ طبقة واحدة على مصادر القوة وسلطة القرار مما خلف زعزعة ثقة المواطنين بالديمقراطية وهذا ما يطرح الإشكاليات التالية: ما هي الاختلالات البنيوية التي تطال الديمقراطية التمثيلية وفق نظرية النخبة؟ وما هو البديل المطروح للديمقراطية التمثيلية وما مدى وجاهته استنادا للتطورات الحديثة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات؟**

**في قلب نظرية النخبة يوجد افتراض واضح لنواقص المواطن العادي. نتيجة لذلك، يجب أن تعتمد الأنظمة الديمقراطية على حكمة وولاء ومهارة قادتها السياسيين، وليس على السكان عمومًا. ينقسم النظام السياسي إلى مجموعتين: النخبة، أو "رجال الأعمال السياسيون" الذين يمتلكون التزامات أيديولوجية ومهارات تلاعب. والمواطنون بشكل عام، الجماهير، أو "الطين اللاسياسي" للنظام، طبقة أكبر بكثير من الأتباع غير النشطين والخاملين الذين لديهم معرفة قليلة بالشؤون العامة وحتى أقل اهتمام. العامل الذي يميز الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، وفقًا لهذا الرأي، هو توفير منافسة سلمية محدودة بين أعضاء النخبة على المناصب الرسمية للقيادة داخل النظام.**

**وهكذا فإن الديمقراطية التمثيلية تُفهم في المقام الأول من منظور إجرائي؛ يُنظر إليه على أنه طريقة لاتخاذ القرارات التي تضمن الكفاءة في الإدارة وصنع السياسات، ومع ذلك تتطلب قدرًا من الاستجابة للرأي العام من جانب النخب الحاكمة. المواطن العادي لا يزال لديه قدر من السلطة السياسية الفعالة في ظل هذا النظام، على الرغم من أنه لا يبادر بالسياسة، بسبب حقه في التصويت في الانتخابات. سيقوم القادة السياسيون، في محاولة لكسب التأييد في الاقتراع، بصياغة السياسة العامة لتناسب رغبات المواطنين. من خلال توقع رد الفعل العام، تمنح النخبة المواطنين شكلاً من أشكال الوصول غير المباشر إلى صنع السياسة العامة، دون إنشاء أي منها****.**

**ان نظرية النخبة، تحول التركيز إلى احتياجات ووظائف النظام ككل، وبالتالي لم يعد هناك اهتمام مباشر بالتنمية البشرية. السؤال المركزي ليس كيفية تصميم نظام سياسي يحفز مشاركة فردية أكبر ويعزز التطور الأخلاقي لمواطنيها، ولكن كيف يمكن الجمع بين درجة كبيرة من المشاركة الشعبية ونظام سلطة قادر على الحكم بشكل فعال ومتماسك؟**

**تسمح نظرية النخبة للمواطن بدور سلبي فقط ككائن للنشاط السياسي، يمارس تأثيره على صنع السياسة فقط من خلال إصدار الأحكام بعد حقيقة في الانتخابات الوطنية. تكمن سلامة الديمقراطية المعاصرة في الشعور الرفيع بالمسؤولية لدى قادتها، وهم العناصر الوحيدة في المجتمع التي تسعى جاهدة لاكتشاف الصالح العام وتنفيذه. يُترك المواطنون ليحكموا على عالم لم يصنعوه أبدًا، وبالتالي يصبحون جزءًا مناوئًا لطيفًا من الغوغاء الذين أطاحوا بشكل متقطع بالحكومات الأرستقراطية في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لقد غير المنظرون النخبويون، في بحثهم عن الواقعية، هذا العنصر التوجيهي المميز في النظرية الديمقراطية. لقد استبدلوا الاستقرار والفعالية كأهداف أساسية للديمقراطية. إذا تم قبول هذه المراجعات، فإن الخطر ينشأ من أنه في السعي لتطوير تفسيرات أكثر موثوقية للسلوك السياسي، سيصبح علماء السياسة أيضًا مدافعين متطورين للنظام السياسي الحالي.**

**تعارض نظرية النخبة التعددية، وهو تقليد أكد على مدى تأثير المجموعات الاجتماعية الرئيسية المتعددة والمصالح على الأشكال المختلفة للتمثيل داخل مجموعات أكثر قوة من الحكام، مما يساهم في النتائج السياسية التمثيلية اللائقة التي تعكس الاحتياجات الجماعية من المجتمع. بهذا الصدد تجادل نظرية النخبة إما أن الديمقراطية هي حماقة طوباوية، كما يُنظر إليها تقليديًا في التقليد الإيطالي المحافظ، أو أن الديمقراطية في شكلها المثالي لا يمكن تحقيقها داخل الرأسمالية.**

**الديمقراطية التداولية هي مدرسة فكرية في النظرية السياسية تدعي أن القرارات السياسية يجب أن تكون نتاج نقاش عادل ومعقول بين المواطنين. في المداولات، يتبادل المواطنون الحجج ويأخذون في الاعتبار الادعاءات المختلفة المصممة لتأمين الصالح العام. من خلال هذه المحادثة، يمكن للمواطنين التوصل إلى اتفاق حول الإجراء أو السياسة التي من شأنها أن تنتج الصالح العام على أفضل وجه. المداولة شرط مسبق ضروري لشرعية القرارات السياسية الديمقراطية. بدلاً من التفكير في القرارات السياسية على أنها مجموع ما يفضله المواطنون، تدعي الديمقراطية التداولية أن المواطنين يجب أن يصلوا إلى قرارات سياسية من خلال العقل وجمع الحجج ووجهات النظر المتنافسة، وبعبارة أخرى، يجب تشكيل تفضيلات المواطنين عن طريق التداول مسبقًا. فيما يتعلق باتخاذ قرارات المواطنين الفردية والجماعية، تحول الديمقراطية التداولية التركيز من نتيجة القرار إلى جودة العملية.**

**ينتج عن المداولات في العمليات الديمقراطية التمثيلية نتائج تؤمن الصالح العام أو المصلحة العامة من خلال العقل وليس من خلال السلطة السياسية. لا تقوم الديمقراطية التداولية على التنافس بين المصالح المتضاربة، ولكن على تبادل المعلومات والمبررات التي تدعم وجهات النظر المختلفة حول الصالح العام. في نهاية المطاف، يجب أن يتأثر المواطنون بقوة الحجة الأفضل بدلاً من الاهتمامات الخاصة أو التحيزات أو الآراء التي لا يمكن تبريرها علنًا لزملائهم المفاوضين.**

**يميل المنظرون التداوليين إلى القول بأن الدعاية هي سمة ضرورية للعمليات الديمقراطية المشروعة. أولاً، يجب أن تكون القضايا داخل الديمقراطية عامة ويجب مناقشتها علنًا. ثانيًا، يجب أن تكون العمليات داخل المؤسسات الديمقراطية عامة وخاضعة للتدقيق العام. أخيرًا، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعلومات، يحتاج المواطنون إلى ضمان استخدام شكل عام من العقل لتأسيس قرارات سياسية، بدلاً من الاعتماد على مصادر السلطة المتعالية المتاحة فقط لشريحة من المواطنين. تولد الطبيعة العامة للسبب المستخدم لتأسيس قرارات سياسية نتائج عادلة ومعقولة، ولكنها تخضع للمراجعة إذا اقتضت ذلك معلومات جديدة أو مزيد من المداولات.**

**يدعي بعض أصحاب النظريات التداولية أن العملية التداولية لتبادل الحجج لوجهات النظر المتناقضة يمكن وينبغي أن تنتج توافقًا في الآراء. يعتقد البعض الآخر أن الخلاف سيبقى بعد اكتمال العملية التداولية، ولكن هذه المداولات يمكن أن تسفر عن نتائج مشروعة دون توافق في الآراء. حتى عندما لا يبدو أن تبادل العقل والحجج ووجهات النظر يؤدي إلى نتيجة واضحة، فإن العديد من المنظرين التداوليين يقترحون أن المخالفة والنقاش المستمر، يعززان العملية الديمقراطية.**

**نظرًا لأن العملية التداولية تتطلب أن يفهم المواطنون ويصيغون ويتبادلون الحجج من أجل وجهات نظرهم، فإن معايير الاتصال الواضح وقواعد الجدل مهمة لصياغتها. يجب أن يكون المواطنون قادرين على تقديم ادعاءاتهم بطرق مفهومة وذات مغزى لزملائهم. يجب أيضًا دعم هذه الادعاءات بالحجج والعقل الذي يجعل هذه الآراء مبررة علنًا لمداولات مختلفة.**

**ترى معظم نظريات الديمقراطية التداولية أن الحد الأقصى من شمول المواطنين ووجهات النظر يولد النتائج السياسية الأكثر شرعية ومعقولة. بالإضافة إلى تحسين مستوى المناقشة والمحاسبة لمعظم الحجج، فإن العمليات التداولية الأكثر شمولاً تكون أكثر عدلاً لأن المزيد من الناس يأخذون آرائهم في الاعتبار. وسواء كانت وجهة نظر المواطن حاضرة في النتيجة أم لا، فقد تم تناولها على الأقل في النقاش من قبل زملائه من المفاوضين المواطنين. يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الديمقراطية التمثيلية واستبدالها في بعض الحسابات. يختلف منظرو الديمقراطية الإلكترونية، لكن معظمهم يشتركون في الاعتقاد بأن بعض الحدود التقليدية للمواطنة في الأنظمة السياسية الديمقراطية - مشاكل الحجم، وندرة الوقت، وتدهور المجتمع، ونقص الفرص للتداول بشأن السياسات - يمكن التغلب عليها من خلال أشكال جديدة من الاتصال عبر الإنترنت.**

**مهما كان الأمر، لا يمكن فهم نجاح النموذج التداولي إذا تمت الإشارة حصريًا إلى تحديات العالم العلمي. إنه مرتبط جزئيًا بالظهور المصاحب للأسئلة داخل العالم الاجتماعي، والتي جعلت الديمقراطية التداولية تظهر كاستجابة مناسبة للتحولات الهيكلية للمجتمع والسياسة. لم يكن الأمر كذلك لولا العمل الإصلاحي حول المسألة الديمقراطية، والذي لعب دور الجسر بين العالمين الأكاديمي والسياسي. في كثير من الأحيان، يشارك الأكاديميون بشكل مباشر إلى حد ما في تصميم وتنفيذ الأنظمة المبتكرة، والتي تستجيب لقواعدهم المعيارية والتي تشكل مختبرات لاختبار مفاهيمهم للتداول. تتم دراسة استطلاعات الرأي التداولية ولجان تحكيم المواطنين ومؤتمرات الإجماع وتجمعات المواطنين باستخدام السحب العشوائي بشكل خاص، حتى إذا تم أخذ الأجهزة الأخرى، مثل اجتماعات المدن والديمقراطية الإلكترونية القائمة على منتديات الإنترنت، في الاعتبار أيضًا. إن ما يميز معظم هذه الأدوات التداولية هو أن تنفيذها يستجيب للديناميكية التنازلية ومنطق الخبراء بدلاً من الحركات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن المطلب الواقعي لمنظري الديمقراطية التداولية له تأثيرات حقيقية، وقد تمكن نموذجهم من إلهام العمل في العلوم الاجتماعية أو العلوم الإنسانية خارج النواة الأولية.**

**يواجه جميع المنظرين الديمقراطيين المشكلة الأساسية المتمثلة في إيجاد طريقة مبررة أخلاقياً لاتخاذ قرارات جماعية ملزمة في مواجهة الخلاف الأخلاقي المستمر. وبالتالي توفر النظرية التداولية للديمقراطية النهج الأكثر دفاعًا لهذه المشكلة لأنها تترك الباب مفتوحًا أمام احتمال أن تكون القيم الأخلاقية التي تعبر عنها مجموعة واسعة من النظريات مبررة. المبدأ الأساسي لنظريتنا التداولية هو أن المواطنين مدينون لبعضهم البعض بمبررات للقوانين التي يفرضونها بشكل جماعي على بعضهم البعض. يقدم المواطنون أو ممثلوهم المسؤولون أسبابًا لبعضهم البعض في عملية مستمرة للتبرير المتبادل. المبادئ التي توجه هذه العملية المؤقتة أخلاقياً وسياسياً، وبالتالي تسمح باستمرار الخلاف الأخلاقي حول القوانين والسياسات والمؤسسات، وفي نفس الوقت لإمكانية الاتفاق الأخلاقي حول تلك التي يمكن تبريرها بشكل متبادل.**

**في نهاية هذا التحليل، من الممكن تحديد بعض السبل لبناء نظرية ديمقراطية يمكن أن تستجيب لانتقادات علم الاجتماع النخبوي. يجب علينا أولاً أن نعود مرة أخيرة إلى طريقة طرح المشكلة. لا يمكن للنظرية الديمقراطية أن تتخلى عن مطلب أن تكون واقعية، تحت طائلة رؤية مصلحتها الاستكشافية للتفكير الاجتماعي والنقاش السياسي والفكري للديمقراطيات القائمة بالفعل يتضاءل. ولكيلا يتم اختزاله في عقيدة أخلاقية أو لاهوتية، حتى في أيديولوجية مبتذلة، يجب أن يثبت أنه بالفعل من هذا العالم. على العكس من ذلك، يجب على النظرية الاجتماعية، من أجل أن تكون قادرة على تفسير الواقع بطريقة مناسبة، أن تضع تصورًا لأبعاد الأخيرة التي لا يمكن اختزالها في إعادة إنتاج علاقات الهيمنة وتشكل قطبًا معاكسًا فيما يتعلق بها. سواء أكان ذلك معترفًا به مؤسسيًا أو تم الادعاء به ببساطة، فإن القدرة المحتملة لجميع المواطنين على التعامل مع العلاقات الاجتماعية بشكل جماعي والتدخل بنشاط في القرارات التي تهم المدينة تشكل ديناميكية "ديمقراطية" تميز العالم المعاصر.**